مجلة آفاق علمية ISSN: 1112-9336
المجلد: 12 العدد: 05 السنة 2020 ص 107 - 126

تاريخ الإرسال: 2020/01/10 تاريخ المراجعة: 2020/10/11
تاريخ القبول: 2020/11/03

إشكالية اندماج الأسر النازحة في الوسط الحضري، الواقع والمسار
Problematic of integration of migrant families in urban milieu, the fact and the trajectory

عباس عمر[1]، اشبودان العربي[2]
جامعة الجزائر 02، أبو القاسم سعد الله (الجزائر)، [1]omar.abbas@univ-alger.dz
جامعة الجزائر 02، أبو القاسم سعد الله (الجزائر)، [2]lichboudene@yahoo.fr

الملخص:

يتناول هذا البحث قضية الاندماج الاجتماعي للأسر النازحة في الوسط الحضري، هذه القضية التي ترتبط ارتباطا وثيقا بحركات الهجرة من الريف نحو المدينة، وما يصاحب هذا الانتقال من تغير ثقافي، اجتماعي واقتصادي، مما يجعلها تعيش في بيئة اجتماعية مختلفة عن بيئتها الأصلية، وهو ما يطرح قضية أساسية تتعلق بمدى قدرة هذه الأسر على تحقيق اندماجها في هذا الوسط الجديد من عدمه.

الكلمات المفتاحية: الهجرة، التحضر، الأسرة، الاندماج الاجتماعي، التكيف

Abstract:

This research aims to address the issue of social integration of immigrant families in the urban milieu, this issue is closely linked to migratory movements from the countryside to the city, and what go along with this transfer from cultural, social and economical changes, which make the immigrant families live in a social environments that is different from its native one, this poses a fundamental problem linked to what

extent these families whether are able to integrate in the new environment or not.

Keywords: migration, urbanization, family, social integration, adaptation

---

المؤلف المرسل: عباس عمر، الإيميل:omar.abbas@univ-alger2.dz

مقدمة:

تعد مشكلة الاندماج الاجتماعي من أهم المظاهر المصاحبة لعملية التحضر، ومن خلالها تجد الأسرة نفسها داخل شبكة معقدة من العلاقات الاجتماعية بالوسط الجديد، الذي يربط مختلف الأشخاص والجماعات المتباينة في عاداتها وتقاليدها وقيمها باختلاف المناطق التي جاءوا منها، ويعتبر ذوبان الأسرة داخل المجالات الحضرية وامتلاكها لبعض أجزائه من أهم مؤشرات اندماجها، ومقياسا لمدى تكيفها الجزئي أو الكلي مع ذلك الوسط الجديد.

إن اندماج الأسرة النازحة في الوسط الحضري مرهون بتوفر جملة من العوامل، هذه العوامل التي ترجع في أغلبها إلى الأسرة في حد ذاتها، مما يساعدها على الاندماج بسهولة، وعلى هذا الأساس جاء بحثنا هذا لنحاول من خلاله التطرق إلى مسألة اندماج الأسرة النازحة في الوسط الحضري، وذلك من خلال الإجابة على التساؤلات التالية: على ماذا ينطوي مفهوم الاندماج الاجتماعي؟ ما هو واقعه؟ وكيف تكون مسيرته؟ إلى أي مدى يكون تكيف الأسرة المهاجرة مع خصائص الحياة الحضرية؟ وما الذي يعيق الأسرة المهاجرة في تحقيق اندماجها في الوسط الحضري؟.

1. مفهوم الاندماج الاجتماعي:

يشير مفهوم الاندماج الاجتماعي إلى مجموعة من العمليات التي يتم من خلالها تفاعل مجموعة من العناصر المختلفة داخل مجموعة ما، هذه التفاعلات التي تجعل من هذه العناصر متماثلة ومنسجمة فيما بينها، من خلال استراتيجيات وطرق مختلفة، فمفهوم الاندماج الاجتماعي ينشأ داخل كل مجتمع، وداخل كل جماعة، يهدف إلى انتقال الأفراد والجماعات من حالة المواجهة والصراع إلى حالة التعايش.[1]

فالاندماج الاجتماعي هو تلك العملية التي يتكيف من خلالها الفرد أو الجماعة، من خلال تبني النسق السائد في الوسط الجديد، والتفاعل مع المحيط الاجتماعي الجديد، وتكوين شبكة علاقات جديدة، واكتساب مختلف السلوكيات السائدة في الوسط الجديد. هذه العملية التي لا تتحقق إلا من خلال توفر جملة من العوامل، تتعلق أساسا بامتلاك المجال، ودور مختلف المؤسسات الاجتماعية كالأسرة والمدرسة، التي تساعد في خلق نوع من التوافق بين الأفراد، من خلال التفاعل مع بعضهم البعض، وخلق شبكة علاقات جديدة، تضمن لهم البقاء والاستمرار، وذلك لأن البناء الاجتماعي مكون من مؤسسات وأنساق اجتماعية متكاملة ومترابطة، حيث أن أي تغيير يطرأ على إحدى هذه المؤسسات أو الأنساق يؤثر على بقية المؤسسات والأنساق الاجتماعية الأخرى.[2]

عرف "فريدريك تولون " الاندماج على أنه العملية التي يتم بمقتضاها ضم فرد ما في جماعة، مجتمع محلي أو مجتمع، على أن يقبل هذا الفرد بقواعد وضوابط الجماعة الجديدة، والتي بدورها تعترف به كعضو فيها.[3] فمفهوم تولون للاندماج الاجتماعي لم يقتصر على تبني الفرد لقواعد وقيم الجماعة فقط، بل تعداه إلى ضرورة تقبل الجماعة أو المجموعة لهذا الفرد كعضو من أعضائها، فهو يتحدث عن

علاقة تفاعلية متبادلة بين الفرد والجماعة، تبني الفرد لقيم وقواعد الجماعة من جهة، وتقبل الجماعة للفرد كمكون من مكوناتها.

فتولون في سياق حديثه عن موجات الهجرة، يرى أن الاندماج يتمثل في السيرورة التي يتم بمقتضاها ارتباط الفرد بالجماعة، والجماعة بتجمع أكبر، ويتم الاندماج إذا ساهم الفرد في حركية الجماعة التي انتقل إليها، أو إذا ساهمت أقلية اجتماعية في حركية مجتمعها الجديد الذي انتقلت إليه، على أن تحافظ خلال هذه الحركية على الخصائص الثقافية الأصلية للمجتمع الجديد.[4] وعلى هذا الأساس فإن الاندماج الناجح يتم من خلال مساهمة الأفراد والجماعات في استمرارية المجتمع الجديد، مما يحول دون حدوث تمايز ومقاومة للاندماج، والذي يتم بالتوازي مع فقدان وذوبان الخصائص الثقافية الأصلية للجماعات في المجتمع الجديد.

يرى "محمد عاطف غيث" أن الاندماج يحدث بين جماعات تنتمي إلى نفس الإطار الثقافي العام، أي أن الاندماج يحدث بين الجماعات التي لها ثقافات وقيم متشابهة ومتقاربة، فهو يرى أن الاندماج يتم من خلال اتحاد جماعات كانت منفصلة من قبل في جماعة واحدة، تختفي من خلاله الفوارق الثقافية، حيث تتنازل كل الجماعات عن النقاط التي هي محل اختلاف وتعارض بينها، بغرض الوصول إلى تحقيق تقارب وانسجام بينها، حتى يتم الاندماج بشكل كامل.[5]

إن الاندماج الاجتماعي يحدث من خلال القبول الاجتماعي، الذي يقاس من خلال درجة تفاعل الفرد مع زملائه، هذا التفاعل الذي ينتج عنه ترابط وشعور بالانتماء، وتبني الضمير الجمعي، حيث يتصرف الفرد المندمج بطريقة تجعله مشاركا كبقية أفراد جماعته، ويصبح تفكيره جمعيا.[6] غير أنه لا يمكننا الحديث عن الاندماج إلا إذا تقاسم الأفراد نفس الأفكار، من خلال تفاعلهم المستمر فيما بينهم، بغرض تحقيق التوازن، على اعتبار أن الاندماج هو عنصر فاعل في استمرار

المجتمعات وخلق حالة من التوازن، وإذا ما حدث العكس فإنه يؤدي إلى حدوث خلل واضطراب يؤثر على الوحدات الاجتماعية، التي بدورها تؤثر على المجتمع ككل.

2. واقع الاندماج الاجتماعي في الوسط الحضري:

يتم تفاعل الأفراد والجماعات الاجتماعية من خلال حراكهم أثناء استغلال واستعمال ما توفره المدينة من تجهيزات، تساعدهم على قضاء حوائجهم، هذه الحراك الذي ينتج عن تكيفهم مع الحياة الحضرية، والذي يعتبر أيضا شرطا للتفاعل الذي يحدث بينهم، كما يؤدي إلى خلق علاقات بين الأفراد والجماعات، من خلال اختلاطهم ببعضهم البعض، غير أن هذا الحراك الذي يتم داخل الوسط الحضري قد نجده منعدما لدى بعض الفئات الاجتماعية (شيوخ، مرضى، فقراء، أميون..)، والتي قد تؤثر على استقرارهم، ومن ثم اندماجهم مع غيرهم.[7]

إن الحراك الذي نقصده لا يعني حركة الأفراد والجماعات الاجتماعية من وسط لآخر، بل يتعداه إلى الحراك الذي يتم على المستوى الاقتصادي والمهني والتعليمي، من خلال ما تتيحه المدينة من تجهيزات وحوافز، قد تؤدي إلى عدم التجانس بين مكونات الوسط الحضري، على المستوى الثقافي، الاجتماعي والاقتصادي، وما يمكن أن نسجله هنا، أن الطبقة الشغيلة هي أكثر الطبقات حراكا، وأكثرها تفاعلا وخلقا للعلاقات، مما يجعلها تغير تموضعها إلى مستوى الطبقات الأخرى، ومن ثم الاندماج معها.[8] وبالتالي فإن طرق الاندماج تتغير حسب موقع الفرد ومكانته الاجتماعية، وكذا حسب حجم المجتمع الذي يعيش فيه، ومنه تصبح المدينة منتجا لشبكة من العلاقات والروابط، تؤدي إلى الاختلاط وتبادل الأدوار بطرق مختلفة، بين مختلف العناصر، باختلاف وضعياتها الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية.[9]

تعد المدينة تجمعا اجتماعيا ينشأ داخلها ثقافات مختلفة، غير أنه من خلال تفاهم وتلاؤم سكانها واندماجهم ببعضهم البعض يحدث تجانس ثقافي، حيث تعمل المدينة على دمج المقيمين بها، ومنه تعكس لنا واقع البناء الاجتماعي، وما يمكن أن نشير له في هذا الشأن أنه كلما كان المستوى الثقافي للفرد مرتفعا، كلما ساهم في خلق روابط اجتماعية مختلفة، منها ما هو عائلي، ومنها ما يبنى على أساس مكان العمل أو الدراسة، هذه الروابط التي تكون مع مختلف الفئات التي ينتمي إليها الفرد أو يتعامل معها، وعلى أساس هذه الروابط تنشأ علاقات اجتماعية، قد تساعد الفرد على الحراك اجتماعيا أو اقتصاديا.[10]

لا ترتبط ظاهرة الاندماج الاجتماعي بالعلاقات الاجتماعية التي تنشأ داخل المدينة فقط، وإنما مرتبطة أيضا بظروف وكيفية امتلاك المجال، هذه العملية التي تتحكم فيها عدة عوامل اقتصادية، مهنية وثقافية، حيث أن عملية امتلاك المجال تختلف من مجتمع لآخر، وتختلف حتى داخل المجتمع الواحد، فهي مرتبطة بخصائص هذا المجال في حد ذاته، وما يمكن أن يحتويه من عوامل جذب، كالعوامل البيئية، أو مرافق ومراكز الخدمات، أو عوامل اجتماعية، كعلاقات الجيرة والقرابة، كلها عوامل تتحكم وتؤثر في امتلاك المجال بالوسط الحضري، غير أن إمكانية امتلاك المجال غير متساوية لدى جميع الأفراد، فمنهم من لديه حرية الاختيار، ومنهم من هو مرغم في اختيار المجال (سكن، حي...) الذي يقيم به.[11]

تتميز المدينة بوجود نوع من الروابط بين بنية المجال وبنيتها الاجتماعية، كما أنها تتميز بأنماط عمرانية مختلفة، تختلف حسب كيفية وطريقة امتلاك المجال بها، حيث أن اندماج وتكيف الأفراد يختلف باختلاف تلك الأنماط العمرانية، كما أن المستهلك للمجال الذي لم يكن له دخل في انجازه، يواجه نوعا من عدم التكيف مع هذا المجال، الذي قد لا يتوافق مع نمط معيشته وعاداته وتقاليده، في حين أن الفرد

الذي شارك في انجاز مجاله وفق رغباته وحاجاته، يمكن أن يتكيف ويندمج في هذا المجال بسهولة، كما يبقى محافظا على علاقاته الاجتماعية (قرابية أو عشائرية)، غير أنه في مثل هذه الحالات فإن الأفراد قد يستغنون عن تكوين علاقات جديدة في المدينة، وتبقى علاقاتهم الاجتماعية محدودة في إطار الجيرة والقرابة والعشيرة، خاصة في الحالات التي يكون فيها امتلاك مجال متقارب ومتجاور مبني على أساس القرابة أو العشيرة، حفاظا على وحدة العائلة أو العشيرة، غير أنه وفي كثير من الأحيان نجد أن الفرد قد يقوم بتغيير مجاله عدة مرات، استجابة لرغبته في مسكن لائق، يستجيب لتطلعات أفراد أسرته، أين يصبح هذا المجال استجابة لظروفه الاجتماعية والمهنية، هذا الحراك الذي لا يدل على عدم اندماجه اجتماعيا مع باقي الأفراد، وإنما بحثا عن مجال جديد، يوفر ظروفا معيشية أفضل.[12]

إن ما يمكن أن نسجله في الوقت الراهن، هو أن السلطات قد أخذت على عاتقها تهيئة المجال وانجازه، بطريقة لم تراعي فيها تصورات ورغبات الأفراد، مما أدى إلى خلق جملة من المشاكل، خاصة على مستوى السلوك والعلاقات بين الأفراد والجماعات الاجتماعية، وذلك من خلال فرض قوانين البناء، وإحداث تغييرات على المجال، مما لا يساعد الأفراد والجماعات الاجتماعية على الحفاظ على وحدتهم وعلاقاتهم فيما بينهم، حيث لم تراعي في هذا الشأن القواعد النفسية والاجتماعية للوسط الاجتماعي، التي تتحكم في عملية امتلاك المجال، فكما هو معلوم فإن أي فئة اجتماعية تتعامل مع المجال وفق نموذجها الثقافي، يسهل عليها التكيف والاندماج مع باقي الفئات الاجتماعية، ومنه فإنه من الواجب مراعاة تنوع النماذج الثقافية أثناء إنجاز المجال وتهيئته، وهو ما أشار إليه "شومباردولو" حينما طرح مفهوم "العمران الديمقراطي" والذي يتطلب مشاركة المستهلكين للمجال في تصميمه وإنجازه، ليتماشى مع طموحاتهم ورغباتهم، مما يسهل عليهم اندماجهم فيه.[13]

3. مسيرة الاندماج في الوسط الحضري:

يتماشى تحقيق الاندماج الاجتماعي مع دورة الحياة التي يعيشها المهاجرون في الأوساط الجديدة التي يستقرون بها، وفي هذا الشأن ظهر مفهوم جديد، خاصة في مجال الهجرة الريفية الحضرية، وما تطرحه هذه الأخيرة من قضايا الاندماج في الوسط الحضري، هذا المفهوم الذي أنتجه "موريزيو جريبودي Maurizio GRIBAUDI"، والذي أطلق عليه مفهوم "دورة الاندماج"، حيث تبنى هذا المفهوم، واستعان به في تحليله لكيفية اندماج المهاجرين الريفيين في المدينة، موضحا بذلك تاريخ الأسر الريفية المهاجرة، ومسيرتها الاجتماعية والمهنية، وكذا حركتها داخل الوسط الحضري، والتي من خلالها تنشأ علاقات جديدة للأفراد مع مختلف الفئات الاجتماعية، لينصهروا معها محققين في نهاية المطاف اندماجهم بهذا الوسط[14].

تنتج عملية الاندماج أساسا عن الحراك المهني والاجتماعي، الذي يرتبط أساسا بمدة إقامة الأسرة في المدينة، وكذا الأماكن التي مرت عليها الأسرة بمختلف أجيالها، ومنه تصبح مدة الإقامة في المدينة هي التي تتحكم في الحراك المجالي والمهني، ومنه الاجتماعي[15]، فالوافد إلى المدينة يبدأ في مراحله الأولى بولوج عالم الشغل، ليتفاعل مع الطبقة الشغيلة، ثم مع مرور الوقت يطمح لما هو أحسن، لتصبح تفاعلاته وتعاملاته لا تقتصر فقط على الطبقة الشغيلة، بل يزيد حراكه على المستوى المهني، خاصة إذا ما وفرت له المدينة الظروف المناسبة لذلك، ثم ما يلبث أن يحدث تداخل وتضامن بين النماذج الثقافية المختلفة للفئات العمالية، لتبدأ بذلك أولى مراحل الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين الجدد، ثم في الأخير تنصهر العائلات وتتكيف مع الطبقة المتوسطة وتكتسب نمط حياتهم وقيمهم.[16]

إن مسيرة الاندماج في الوسط الحضري لا تدخل ضمنها كل الفئات الاجتماعية المهاجرة، فمثلا فئة الفقراء غالبا ما تجد صعوبات خلال محاولتها

التكيف مع النمط الثقافي والاجتماعي السائد بالمدينة، فغالبا ما يكون مصيرهم الرفض في عالم الشغل أو حتى في الحياة اليومية في المدينة، كما قد يجدون صعوبة في التعامل والتفاعل مع باقي الفئات الاجتماعية، حيث يصبح مصيرهم العزلة، ويتخذون من أحياء القصدير وأطراف المدينة مستقرا لهم، وعليه فإن عملية الاندماج مرتبطة ارتباطا وثيقا بالفئة الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد المهاجر، ويصبح المستوى الاقتصادي والاجتماعي هو المتحكم في قضية الاندماج بالوسط الحضري من عدمه.[17]

تختلف مسيرة الاندماج الاجتماعي في الوسط الحضري بين المجتمعات الحديثة والمجتمعات التقليدية، ففي المجتمعات التقليدية وخاصة المجتمعات العربية، فإن المهاجرين الريفيين غالبا ما يستقرون بجانب أقاربهم، أو بجانب أفراد وجماعات من نفس وسطهم الأصلي، وذلك لأن المهاجر الجديد غالبا ما يجد الأمان والتضامن مع أقاربه وأفراد وسطه الأصلي، مما يجعل المهاجر الجديد في غنى عن العلاقات الاجتماعية خارج إطار القرابة أو العشيرة، ولعل ما يميز المدينة العربية استمرار وبقاء العلاقات القرابية التي تساعد الوافد الجديد على التكيف مع حياة المدينة، من خلال ما يلقاه من دعم ومساندة، تساعده على الاندماج في الحياة الحضرية، غير أنه في بعض الحالات ومع نمو المهن الحضرية، وتوسع سوق العمل قد يضطر المهاجر الجديد للعمل في مناطق مختلفة، مستغنيا في ذلك عن جماعته القرابية، فيعيش تماشيا مع الظروف المعيشية الجديدة، ويكون علاقات جديدة تساعده على الاندماج، خاصة في ظل توفر فرص العمل التي تساعده على الاستقرار بالمدينة، ومن ثم التكيف مع المجتمع الجديد الذي انتقل إليه، ومع النموذج الثقافي السائد.[18]

أما بالنسبة للمجتمعات الحديثة، فإن عملية الاندماج تتم وفق مسارات مجالية، ينتقل من خلالها المهاجر، ويغير مجاله بما يتماشى مع طموحاته ورغباته،

حيث يستقر بداية في الأحياء القديمة، أين يكون الإيجار منخفضا، ويكون فيها امتلاك المجال سهلا، ثم ما يلبث أن يقيم في أحياء العمال والطبقة الشغيلة، لينتهي به المطاف في مركز المدينة وينصهر فيها، ليتحقق في الأخير الاندماج الاجتماعي، خاصة لدى الأجيال الجديدة من المهاجرين، والتي بدورها تنتقل إلى الأوساط الحضرية الراقية، التي تتناسب مع مستواها الاجتماعي والاقتصادي الذي وصلت إليه.[19]

4. التكيف مع خصائص الحياة الحضرية:

يعد التكيف الاجتماعي من أهم العمليات الديناميكية في المجتمع، وذلك على اعتبار أن المجتمع دائما ما تطرأ عليه تغيرات، حتى وإن امتاز بالاستقرار في بعض الأحيان، فإن هذا الاستقرار غير دائم، وسرعان ما تنشأ داخله حالة من الاضطراب، وتسود فيه حالة من عدم التوازن، وهو ما يجعل الفرد في حاجة دائمة إلى التكيف مع ما يحدث داخل المجتمع.[20]

إن الأسرة حينما تنتقل من وسط ريفي إلى وسط حضري، تحمل معها عاداتها وتقاليدها وقيمها، هذا الانتقال الذي يعتبر أكثر من تحرك في المجال، فالأسرة هنا تنقل معها عناصرها الثقافية، وأساليب معيشتها، لتجد نفسها أمام عادات وسلوكيات وقيم جديدة في هذا الوسط الجديد، فتقاومها في بداية الأمر، محاولة التمسك بثقافتها ونمط معيشتها في وسطها الأصلي، بمعنى آخر فإن المهاجرين الريفيين يأتون من أوساط ريفية لها ثقافتها الفرعية الخاصة، حيث ينتقلون وهم مزودون بأساليب مستقرة في السلوك وطرق العمل، وأنماط محددة من الولاء والالتزامات، وأنساق الضبط الاجتماعي وقنوات الاتصال، كل هذه الأمور التي يأتون مزودين بها، يصعب التخلي عنها بسهولة، وإنما يستمر أثرها في الوسط الحضري، غير أن هذا التأثير لا يلبث أن يبدأ في الزوال، أو تقل حدة تأثيره حسب قدرات

الأفراد والجماعات على التكيف مع هذا الوسط الجديد، هذه القدرات التي تختلف من فرد لآخر، ومن جماعة لأخرى، وذلك لأن الحضور البدني في الوسط الحضري لا يعني بالضرورة المشاركة في الحياة الحضرية.[21]

تفرض الحياة الحضرية على المهاجرين الريفيين التخلي عن بعض القيم والعادات والتقاليد التي ترتبط بالريف، غير أنهم دائما ما يبقون متمسكين ببعض من إرثهم الثقافي، وفي الوقت نفسه يكتسبون بعضا من سمات الثقافة الحضرية، وهو ما معناه أنه لا توجد قطيعة نهائية مع البنيات الاجتماعية التقليدية، فالعلاقات الاجتماعية التقليدية الموجودة الوسط الحضري مثلا، دائما ما تكون مدعمة بالروابط القرابية العائلية، وبالالتزام والمساعدة، وبالتضامن والتعاون العائلي والقبلي، هذه العوامل ميزتها الديمومة والاستمرار حتى مع تعاقب الأجيال في الوسط الحضري، وهنا يمكن أن نشير إلى بعض المؤشرات التي تحدد مدى التكيف مع الحياة الحضرية، كالزواج الخارجي والمسكن، هذه المؤشرات التي لم تتأثر بها العائلات الريفية حتى ضمن الجيل الثاني الحضري.[22]

فبالنسبة لمؤشر الزواج الخارجي، فإن الحضريين الجدد تكونت لديهم خصوصيات وسمات جديدة، بفعل تغير أسلوب الحياة، وكذا تغير المراكز الاجتماعية، هذا التغير الذي جعلهم يفضلون الزواج الخارجي (أي خارج دائرة القرابة) على الزواج الداخلي، فالزواج المبني على علاقات القرابة مرتبط نوعا ما بتدهور المستوى التعليمي، أي أن الأفراد ذوو المستويات التعليمية المرتفعة دائما ما يميلون إلى الزواج وفق الاختيارات الشخصية، كما قد يتأثر بشكل وحجم الأسرة، ففي الأسرة الممتدة مثلا، غالبا ما يكون تدخل للسلطة الأبوية في الاختيار للزواج.[23]

فإذا كان الزواج من بين أهم المؤشرات التي تعبر عن مدى تكيف المهاجرين الريفيين في المدينة، من خلال رغبتهم في الاندماج في الحياة الحضرية، فإنه مؤشر

غير كاف للدلالة على مدى تكيف الأفراد من عدمه، خاصة لدى الأجيال الأولى من المهاجرين، فهناك مؤشرات أخرى يمكن من خلالها معرفة مدى اندماج المهاجرين من عدمه، ومن بين هذه المؤشرات المسكن، والذي يعبر عن الحالة الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية لشاغليه، فإذا حاولت الأسرة تكييف مسكنها من أجل خلق بيئة مشابهة لوسطها الأصلي، وكذا توفير الظروف لممارسة بعض العادات والتقاليد الموروثة من الريف، فإن هذا يدل على عدم قدرتها على التكيف مع حياة المدينة، ففي هذه الحالة فإن المسكن يعتبر مقياسا لدرجة تقبل الأسرة للظروف الحضرية.[24]

ثم نأتي لنتطرق لموضوع العلاقات الاجتماعية، والذي يعتبر أيضا من بين أهم المؤشرات التي تدل على مدى تكيف الأفراد المهاجرين في الأوساط الحضرية، وذلك لما لها من مكانة هامة في المدينة، هذه العلاقات التي تختلف حسب مدتها وطبيعتها، وكذا الهدف والغاية من وجودها، فإذا سعى الأفراد المهاجرون إلى التخلي عن العلاقات الاجتماعية القائمة على أساس القرابة أو العشيرة، وتعويضها بعلاقات قائمة على أساس المصلحة المتبادلة أو الضرورة، كعلاقات الجيرة وعلاقات العمل، فإن هذا يدل على بداية تكيفهم مع الحياة الحضرية، وذلك لأن العلاقات بين المهاجرين (على أساس القرابة أو العشيرة) قد تتسم في بعض الأحيان بالاستمرارية، باعتبارها علاقات أولية، غير أنه سرعان ما تقل في الوسط الحضري، أين يتسع نطاق التفاعل وتضعف الروابط الاجتماعية الأولية.[25]

من بين المؤشرات التي تدل أيضا على التكيف والاندماج في الحياة الحضرية، العلاقة مع الوسط الأصلي، والتي غالبا ما يحاول المهاجرون الريفيون المحافظة عليها، خاصة خلال الجيل الأول من المهاجرين، لأنهم ببساطة لا يستطيعون قطع الصلة مع وسطهم الأصلي، هذه العلاقة التي تتجلى من خلال تبادل الزيارات، والمحافظة على الممتلكات، التي تعتبر في كثير من الأحيان مصدرا

إضافيا للعيش، فالمهاجرون في هذه الحالة يأتون إلى المدينة وهم متمسكون بكل الروابط العائلية الاقتصادية والاجتماعية التي تربطهم بأصولهم الريفية، غير أن الاندماج في الوسط الحضري يتطلب التخلي عن كل تلك الروابط تدريجيا، فالمهاجر إذا ما أراد الاندماج في الحياة الحضرية، فإنه ملزم بإحداث القطيعة مع وسطه الأصلي، والانخراط في العلاقات والتفاعل مع الجماعات المختلفة التي تميز الحياة الحضرية.[26]

إن المهاجرين الريفيين وعند استقرارهم في المدينة، غالبا ما يخلقون نموذجا خاصا بهم، يقاومون من خلاله التغيرات التي يصادفونها في الوسط الجديد، الذي يختلف عن وسطهم الأصلي، وفي هذا المسعى يخلقون تجمعات سكانية قائمة على أساس القرابة أو العشيرة، عادة ما تكون على أطراف المدن وضواحيها، هذه التجمعات التي تعبر عن مدى تماسك وتجانس ساكنيها، والذين عادة ما يكونون جماعات أسرية، قرابية وعشائرية، فالأسرة الريفية عندما تنتقل إلى المدينة تنجذب نحو أقاربها وجماعتها العشائرية القادمة من نفس وسطها الأصلي، غير أن هذا الأمر قد يجعلها تعيش حياة هامشية في الوسط الحضري، ويخلق نوعا من المناطق الريفية داخل المدينة، فإذا كان الانتماء إلى تجمع عائلي أو عشائري في المدينة قد يضمن للأسرة الأمن والتضامن والمساعدة، فإنه يؤدي إلى نقل بعض العناصر الثقافية الريفية، وهو ما يصعب من عملية تكيف الأسرة مع الحياة الحضرية، ويخلق لها نوعا من الصراعات، وذلك لأن هذه التجمعات السكانية تعمل على إبقاء الأنظمة التقليدية التي كانت سائدة في الريف، أين يتحكم نظام الجماعة في الأفراد.[27]

5. معيقات الاندماج الاجتماعي في الوسط الحضري:

يعد استمرار علاقة الأسرة الريفية المهاجرة مع وسطها الأصلي من أهم الأمور التي تعيق اندماجها في الوسط الحضري، فالأسرة عندما تنتقل إلى المدينة،

تنقل معها عاداتها وتقاليدها وقيمها، كما تحافظ على علاقاتها مع وسطها الأصلي لأطول فترة ممكنة، حيث تتجلى هذه العلاقة من خلال استمرار زيارة هذا الوسط، وتتعداه في كثير من الأحيان إلى التمسك بالقيم والممارسات الثقافية، وكذا مزاولة بعض النشاطات الاقتصادية، وإقامة المناسبات، وذلك لأن الأسرة عند انتقالها إلى المدينة يصعب عليها نقل ممتلكاتها، وبالتالي فإن استغلال هذه الممتلكات يبقى مستمرا حتى بعد انتقالها إلى الوسط الحضري، وهو ما يعتبر تمسكا بالوسط الأصلي، مما يعني صعوبة التخلي عن العادات والتقاليد والممارسات الريفية، فالأسرة حديثة التحضر تعمل على استمرار علاقاتها العائلية اقتصادية كانت أو اجتماعية، وذلك لأن الأسرة في كثير من الأحيان تنتقل للمدينة لأسباب اقتصادية، غير أنها تبقى متمسكة بكل العلاقات التي تربطها بوسطها الأصلي، وتحافظ عليها.[28]

تنقسم علاقات الأسرة المهاجرة إلى قسمين، قسم متعلق بعلاقاتها الاجتماعية، وقسم آخر متعلق بعلاقاتها الاقتصادية، حيث تتجلى الأولى في كل العلاقات القرابية مع الأهل والعشيرة، في حين تتجلى العلاقات الاقتصادية من خلال ممارسة بعض النشاطات الاقتصادية، وإدارة الممتلكات التي بقيت لهم في الوسط الأصلي، من خلال الإشراف عليها، وانخراطهم في العمل الجماعي، إلى جانب الأقارب وأبناء العشيرة، فحسب "مصطفى بوتفنوشت" فإنه يرى بأنه من الرغم من التغير الذي طرأ على بنية العائلة التقليدية، فإن المتحضرين الجدد لا يزالون مرتبطين بأصولهم الريفية، وهذا ما يعتبر حسبه رغبة منهم في العودة إلى المنطقة الأصلية.[29]

فمحافظة الأسرة المهاجرة على ما تملكه في وسطها الأصلي من مساكن وأراضي، ونشاطات فلاحية وزراعية، تجعل منها مرتبطة بوسطها الأصلي لفترة طويلة، كما أن انتقالها إلى وسط اجتماعي يختلف عن وسطها الأصلي، من حيث العادات والتقاليد والسلوكيات، يجعلها تحس بالغربة في المكان، وتتجه نحو العزلة،

فتسعى للمحافظة على روابطها القرابية مع وسطها الأصلي، كي تقاوم هذا التغير والاختلاف الذي يواجهها في الوسط الحضري.

يتجلى استمرار علاقة الأسرة المهاجرة مع وسطها الأصلي من خلال زيارة المنطقة الأصلية في كل المناسبات، وكلما سمحت الفرصة بذلك، حيث أن الأفراد المهاجرين دائما ما يبقون مرتبطين بضمير جمعي، يجعلهم متمسكين بعلاقاتهم القرابية والعشائرية، ويستندون عليها ماديا ومعنويا، كما توفر لهم قيمة اجتماعية في الوسط الجديد، وتدوم روابط القرابة في كثير من الأحيان لفترة طويلة، تصل في بعض الأحيان كما يرى "محمد السويدي" إلى الجيلين الأول والثاني من المهاجرين، جيل الآباء وجيل الأبناء معا.[30]

إن استمرار علاقة الفرد مع وسطه الأصلي دائما ما تجعله يعيش جملة من التناقضات، فهو يطمح أن يعيش عيشة الحضري من جهة، ويحتفظ بعاداته وتقاليده من جهة أخرى[31]، فالمحافظة على هذه العلاقة مع الوسط الأصلي تساعد المهاجر على مقاومة البيئة الاجتماعية الجديدة من جهة، وتمنعه من التحرر من بعض الضغوطات القبلية من جهة أخرى، كما تؤثر على علاقاته الاجتماعية بالمدينة، ففي هذا الإطار فإن المتحضر الجديد لا يبني علاقات جديدة إلا في إطار محدود، في مكان العمل أو الحي مثلا، حيث تتميز هذه العلاقات بالسطحية، مما يعيق تحقيق الاندماج اجتماعيا وثقافيا، وذلك لأن الشخص المندمج مع الحياة الحضرية، في مجالها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي هو الشخص الذي يحتل مكانة تضمن له إعادة نتاج علاقاته مع أعضاء جماعته، أو مع جماعات أخرى خارج نطاق القرابة أو العشيرة، وبالتالي فإن العلاقات القرابية والعشائرية التي تكون في إطار استمرار العلاقة مع الوسط الأصلي، تعتبر من أهم العوامل التي تؤثر على الاندماج الاجتماعي بالوسط الحضري.[32]

إن المهاجرين الريفيين في حالة ما تعذر عليهم الحفاظ على علاقاتهم بوسطهم الأصلي، يسعون إلى إعادة تشكيل بيئتهم الاجتماعية الأصلية في الوسط الحضري، وذلك من خلال خلق تجمعات سكانية قائمة على أساس القرابة العائلية أو العشائرية، هذه التجمعات التي تعد أيضا من معيقات الاندماج الاجتماعي في المدينة، حيث تظهر هذه التجمعات السكنية في ضواحي المدينة، وتأخذ في كثير من الأحيان اسم العائلة أو العشيرة التي تقيم بها، حيث تعتبر شكلا جديدا من أشكال التجاور بين الجماعات القرابية والعشائرية في نفس الحي، وفيها يعيد المهاجرون تنظيم شبكة جديدة من العلاقات القائمة على أساس اللهجة، الثقافة، والاثنية المشتركة.[33]

فالمهاجر بعد انتقاله إلى المدينة، يجد نفسه فجأة مجردا من وسطه الاجتماعي الأصلي، الذي كان يضمن له الأمان، فإنه في هذه الحالة لا يستطيع قطع صلته بأهله وبيئته الأصلية، فينجذب نحو أقاربه وبين عشيرته ليقيم معهم، والذين سبقوه في الانتقال، حاملين معهم ثقافتهم وتصوراتهم الاجتماعية، وبهذا يتجمعون حفاظا على خصوصيتهم، وكذا انتمائهم لجماعتهم الأصلية، التي تحقق لهم الأمان، فهم بذلك يسعون إلى نقل معاييرهم وقواعدهم في العيش إلى الوسط الحضري، حيث يشكلون تجمعات مبنية على أساس العلاقات القرابية العائلية أو العشائرية.[34]

فهذا النوع من التجمعات تظهر فيها كل مظاهر التماسك والتضامن الجماعي، حيث يشارك كل فرد لصالح الجماعة، فالأفراد في هذه التجمعات دائما ما يبقون متمسكين بثقافتهم وعلاقاتهم القرابية، ويتجنبون في كثير من الأحيان التفاعل مع سكان المدينة، ومنه تتشكل تجمعات ريفية داخل الوسط الحضري، وبالتالي ينشأ داخلها مجتمع محلي منغلق، يعمل على حماية أفراده، وعزلهم عن الصراعات

والضغوطات التي قد تنشأ في الوسط الجديد، غير أن مظاهر التماسك والتضامن التي تميز التجمعات السكانية القرابية والعشائرية غير دائمة، حيث تبدأ في الزوال مع مرور الوقت، ويصبح حينها التضامن قائما على أساس الفائدة الاقتصادية، حيث يشير "مصطفى بوتفنوشت" في هذا الشأن إلى بروز نوع جديد من الانتماء في المدينة، هو الانتماء الاقتصادي، أي أن مجالات التضامن الاجتماعي تغيرت.[35]

يضمن التجمع العائلي والعشائري الذي ينشأ داخل المدينة للأسر المهاجرة إمكانية التواصل فيما بينها، حيث تعمل هذه الأسر على إعادة تشكيله باعتباره بناء اجتماعيا، يحفظ لها أمنها واستقرارها، كما يساعدها على مواجهة القيم الجديدة، التي تسود في الوسط الحضري، غير أن هذه التجمعات السكانية القائمة على أساس القرابة العائلية أو العشائرية، في كثير من الأحيان تعيق تحقيق الاندماج الاجتماعي، فالمتحضرون الجدد دائما ما يفضلون البقاء في إطار علاقاتهم القرابية، وفي نفس الوقت يسعون لبناء شبكة علاقات جديدة في الوسط الحضري، غير أنها دائما ما تتسم بالسطحية، وتقوم على أساس المصلحة الآنية، ومنه فإنهم يعيشون ازدواجية في العلاقات، علاقات قائمة على أساس القرابة تساعدهم على التأقلم مع بيئة المدينة، وعلاقات جديدة تتشكل في إطار العمل، الحي والمدرسة ...، غير أن هذه الازدواجية كثيرا ما يغلب عليها العلاقات الاجتماعية القائمة على أساس القرابة، والتي تعتبر من أهم معيقات الاندماج الاجتماعي في الوسط الحضري، خاصة داخل التجمعات السكانية التي تقوم على أساس عائلي أو عشائري.

خاتمة:

أصبحت الأسرة المهاجرة بعد أن غيرت وسطها الاجتماعي، ملزمة بتبني الأساليب الحضرية، والتكيف مع نمط الحياة السائد في المدينة، حتى تضمن استقرارها في هذا الوسط الجديد، ومن ثم تحقق اندماجها فيه، وذلك من خلال بناء

شبكة علاقات جديدة، خارج إطار القرابة والعشيرة، ومن خلال استغلال واستعمال كل ما توفره المدينة، مما يجعلها تشارك وتنخرط في الحياة الحضرية على كل مستوياتها، الثقافية، الاقتصادية والاجتماعية، كما يلعب امتلاك المجال دورا مهما في تحقيق اندماجها في الوسط الحضري.

تسعى الأسرة المهاجرة من أجل تحقيق اندماجها في الوسط الحضري إلى الأخذ بعدة استراتيجيات تساعدها في ذلك، وفي هذا الصدد يتحقق هذا الاندماج من خلال دورة الحياة التي تعيشها الأسرة في الوسط الجديد، وذلك من خلال مسيرة أفرادها الاجتماعية والمهنية، وحركتها داخل الوسط الحضري، والتي من خلالها تنشأ علاقات جديدة بين مختلف الفئات والجماعات الاجتماعية.

إن ما يمكن أن نستخلصه أيضا، هو أن اندماج الأسرة المهاجرة في الوسط الحضري مرهون بمدى تكيفها مع خصائص الحياة الحضرية، من خلال تخليها عن القيم والعادات والتقاليد المرتبطة بوسطها الأصلي. وقد وصلنا أيضا من خلال بحثنا هذا إلى أن أهم ما يعيق اندماج الأسرة المهاجرة في الوسط الحضري، هو استمرار ارتباطها بوسطها الأصلي اجتماعيا واقتصاديا، وكذا التجمعات العائلية والعشائرية التي تنشأ في المدينة وعلى أطرافها، كمحاولة من الأسر المهاجرة إلى إعادة إنتاج بيئتها الاجتماعية الريفية في الأوساط الحضرية.

الهوامش:

[1] عماد فاروق محمد صالح، مؤشرات تمكين الموقين من الاندماج الاجتماعي، منشورات جامعة السلطان قابوس، مسقط، 2011، ص07.

[2] إحسان محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1999، ص111

[3] Frédéric TEULON, Les 100 mots-clés en sciences économiques et sociales, Ed Ellipses, Paris, 1999, p34.

[4] Frédéric TEULON, Ibid., p34.

[5] محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989، ص251.

[6] محمد علي محمد، مجتمع المصنع، دراسة في علم اجتماع التنظيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1975، ص217.

[7] Jean REMY & Liliane VOYE, La ville: vers une nouvelle définition?, Ed l'Harmattan, Paris, 1992, p73

[8] Jean REMY & Liliane VOYE, Ibid., p76

[9] Yves GRAFMEYER, Sociologie urbaine, Nathan, Paris,1994, p93.

[10] Yves GRAFMEYER, Ibid., p91.

[11] Jean REMY & Liliane VOYE, Op.cit, p72

[12] Yves GRAFMEYER, Op.cit, p53.

[13] P.H CHAMBART DE LAUWE, La fin des villes, mythe ou réalité, Calmann–Lévy, Paris, 1982, p53.

[14] Yves GRAFMEYER, Op.cit, p53.

[15] Yves GRAFMEYER, Ibid., p84.

[16] Yves GRAFMEYER, Ibid., p85.

[17] Yves GRAFMEYER, Ibid., p87.

[18] السيد الحسيني، المدينة، دراسة في علم الاجتماع الحضري، ط1، دار الكتاب للتوزيع، القاهرة، 1980، ص192.

[19] Yves GRAFMEYER, Ibid., p85.

[20] عبد القادر القصير، الهجرة من الريف إلى المدن، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1992، ص233.

[21] عبد القادر القصير، نفس المرجع، ص238.

[22] دحماني محمد بومدين وبلبول نصيرة، "اندماج المهاجرين الريفيين في الوسط الحضري"، في: مجلة أنسنة للبحوث والدراسات، العدد الثاني، جوان 2011، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص123.

[23] دحماني محمد بومدين وبلبول نصيرة، نفس المرجع، ص124.

[24] دحماني محمد بومدين وبلبول نصيرة، نفس المرجع، ص125.

[25] محمد الجوهري وسعاد عثمان، دراسات في الأنتروبولوجيا الحضرية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1991، ص207.

[26] دحماني محمد بومدين وبلبول نصيرة، نفس المرجع، ص129.

[27] دحماني محمد بومدين وبلبول نصيرة، نفس المرجع، ص131.

[28] Farouk BENATIA, Alger agrégat ou cité l'intégration citadine à Alger, SNED, Alger, 1980, p96.

[29] مصطفى بوتفنوشت، العائلة الجزائرية، التطور والخصائص الحديثة، ترجمة: أحمد دمري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص119.

[30] محمد السويدي، بدو الطوارق بين الثبات والتغير، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص209.

[31] Farouk BENATIA, Op.cit, p270.

[32] M'hamed BOUKHOBZA, Ruptures et transformations sociales en Algérie, vol01, OPU, Alger, 1989, p227.

[33] Djamchid BEHNAM et Soukaina BOURAOUI, Familles musulmanes et modernité, le défi des traditions, Ed Publisud, Paris, 1986, p119.

[34] Farouk BENATIA, Op.cit, p85.

[35] Mostafa BOUTEFNOUCHET, Système social et changement social en Algérie, OPU, Alger, 1987, p33